عبدالعزيز بن باز، وفضيلة الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فأكتب رسالتي هذه إلى كافة من يراه من زملائي طلبة العلم، وإلى مشايخي وعلى رأسهم بسماحة الشيخ حمود التويجري مؤلف كتاب «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن» ملتمساً منهم تضافر جهودهم وتعاون علومهم في تحرير المذهب الصحيح الذي يزيل عن النفس كل إشكال في مسألة الاعتقاد بأن الله خلق آدم على صورة الرحمن، وأن ذلك الاعتقاد لا يُكَفَّر.

ذلك أن المسألة خطيرة تتعلق بالرب جل جلاله.

ولقد أشرت إلى بعض الملاحظات بعد قراءتي لكتاب فضيلة الشيخ حمود الآنف الذكر راجيا المولى القدير أن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، فذانك هما هداية البيان والتوفيق.

وقبل ذكر الملاحظات أحب أن أبين لكم أن
أجمع بحثي لا يأتي وهو ينحو إلى إثبات أن
لآدم أو وجهه خلقه على صورة الرحمن أو
وجه الرحمن بحثان : أحدهما تعليقات الدكتور
عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان على كتاب
التوحيد لابن خزيمة . وثانيهما كتاب فضيلة
الشيخ حمود لاسيما من صفحة ٤٩ إلى
آخر الكتاب حيث يعتبر ما قبلها تلخيصا لما بعدها
من كلام ابن تيمية أو إضافة يسيرة على نحو
ما هو مذكور في تعليقات الدكتور الشهوان .
وأرى - والعلم عند الله - أن الذمة لا تبرأ
بإشاعة المعتقد بأن وجه آدم خُلق على صورة
وجه الرحمن إلا بعد تحقيق المسألة ومراعاة
ملاحظاتي التالية :
١ - الملاحظة الأولى : أن الحديث ورد صحيحا لبس
للمرتين فيه كلام بإضمار الصورة التي خلق عليها
آدم بسياقين يدل النظر على أنهما خبران لا
خبر واحد
السياق الأول ذكر خَلْقَ آدم استئنافاً

دون ارتباط بسياق سابق، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال اذهب فسلم على أولئك النفر وهم نفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يجيبونك وإنها تحيتك وتحية ذريتك. قال: فذهب فقال: السلام عليكم. فقالوا: السلام عليك ورحمة الله. فزادوه ورحمة الله. قال: فكل من يدخل الجنة على صورة آدم طوله ستون ذراعا، فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن». هذا سياق ابن خزيمة في كتاب التوحيد ١/ ٩٣-٩٤ وهو في الصحيحين وغيرهما.

قال أبو عبد الرحمن: وهذا المتن سأحيل له في ملاحظاتي هذه باسم «السياق الأول».

والسياق الثاني ذكر خلق آدم غير مستأنف بل في سياق سابق، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد والبخاري وغيرهما.

وهذا نصه بسياق ابن خزيمة ١/ ٨٢: «لا يقولن أحدكم لأحد: قبح الله وجهك، ووجه أشبه وجهك؛ فإن الله خلق آدم على صورته».

قال أبو عبد الرحمن : وهذا المتن سأحيل له إن شاء الله في ملاحظاتي باسم « السياق الثاني ».

٢ - الملاحظة الثانية : ورد الحديث بلفظ مظهر لصاحب الصورة ، وأنه صورة الرحمان.

ولم يتفق المحدثون على تصحيحه ، وعلى فرض صحته ذهب جمهور العلماء إلى تفسيره بعدة تأويلات ... وهذا موجز طرقه :

أ - حديث الأعمش : عن حبيب بن أبي ثابت : عن عطاء : عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم على صورة الرحمان ».

ولم يبرهن من صحح هذا الحديث على أنه روي بطريق آخر صحيح غير معنعن ، وذلك بالنسبة لعنعنة حبيب بن أبي ثابت فإنه لا خلاف في تدليسه واستجازته له.

وقد أغفل مصححو هذا الحديث وناقدوه معاً أمراً مهما وهو أن رواية حبيب ها هنا عن عطاء.

قال القطان عن حبيب : له غير حديث عن عطاء لا يتابع عليه ، وليست بمحفوظة.

وهكذا قال العقيلي.

رواه الأعمش عن حبيب بالإسناد المار الذكر.

ورواه سفيان الثوري عن حبيب بنفس الإسناد

ولكنه لم يذكر ابن عمر رضي الله عنهما ، بل هو عن

عطاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فهو مرسل. وقد ناقش الشيخ التويجري نقد

العلماء لهذا الإسناد ص ١٣-٢٦.

وفاته أن مخالفة الثوري للأعمش - وكلاهما

إمامان رويا الحديث عن حبيب مباشرة - تعني أن

حبيبا نفسه لم يحفظ إسناده ، ودلسه ؛

ويؤيد ذلك : أن له غير حديث عن عطاء ليس

بمحفوظ ولا يتابع عليه.

ولهذا لا يقبل قول الشيخ التويجري ص ٣٢ :

" وأما عنعنة حبيب بن أبي ثابت في روايته

عن عطاء ... الخ ".

قال أبو عبد الرحمن : بل تضر لأنها عنعنة مدلس ،

واختلاف عليه في الرفع والإرسال ، وفي موضع

قرر العلماء أنه محل شك وهو روايته عن عطاء.

وكذلك أيضا لا يقبل قول فضيلته في نفس الصفحة :

« فلو كان قد دلس في هذا الحديث لكان جديراً أن يرويه عن ابن عمر رضي الله عنهما ... إلخ ».

قال أبو عبد الرحمن : لو فعل لكان التدليس محتملاً برجحان ، لأنه عنعنة مدلس.

ورواية حبيب عن عطاء عن ابن عمر ، ورواية حبيب عن ابن عمر مباشرة كلاهما صورتان يحتمل فيهما التدليس إذا كان الإسناد عنعنة مدلس ؛ وليس ورود الإسناد على صورة من صور التدليس ينفي احتمال التدليس في الصورة الأخرى.

وعلو الإسناد لا يقتضي الرواية عن ابن عمر مباشرة ، لأنه قد يكون التدليس عن عطاء محتملا ، ثم يوهم الرواية عن عطاء مباشرة ، ولا يكون التدليس محتملا عن ابن عمر مباشرة.

وذلك بالنسبة لأهل عصر حبيب وذوي المعرفة به.

وقال فضيلته ص ٣ أيضا : « ويؤخذ من قول ابن معين وابن عدي أن رواية حبيب عن عطاء لا تؤثر فيها العنعنة ».

قال أبو عبد الرحمن : هذا غير صحيح لأنه كلام مهمل ليس

على نقد رواية حبيب عن عطاء الذي ذكره القطان والعقيلي ، ونقد القطان زيادة علم ، وهو علم بجرح .

وفي ص ٦٣ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية

وفي ص ٤٦ نقلاً عن شيخ الإسلام قال بعد إيراده لرواية الخلال بإسناده إلى جرير عن الأعمش بنفس الإسناد ، قال شيخ الإسلام :

« فقد صح إسناد حديث ابن عمر مسنداً خلاف ما ذكره ابن خزيمة » :

قال أبو عبد الرحمن : هذا وهم على ابن خزيمة ، لأنه رحمه الله ذكر إسناد الأعمش ، وإنما ذكر أن الثوري خالف الأعمش في رفعه متصلاً ، وأما كون ابن خزيمة لم يحكم بصحة ذلك الإسناد وأن إسحاق بن راهويه حكم بصحته ، فتلك قضية ثانية .

والمنتهى ومن يتحرى الحقَّ بالنظرِ من أهل العلم قد يقدّمُ تعليلَ إمامٍ على تصحيح إمام وإن كان المصحح أجل قدراً في الجملة .

ولهذا لا يلتفت إلى قول الشيخ حمود ص ٥٥ :

فلا ينبغي أن يلتفت إلى تضعيف ابن خزيمة له
فضلاً عن تضعيف الألباني له تقليداً لابن خزيمة
وذلك أن من أحمد وإسحاق أعلم بالأسانيد والعلل
ممن أقدم على تضعيف الحديث بغير مستند صحيح»؛
قال أبو عبد الرحمن : إمامة هذين الإمامين وتسليم
العلم لهما بالعلل في الجملة : لا يعني إسقاط
نظر غيرهما من أهل العلم والتحقيق .
ويشارك هذين الإمامين غيرهما في العلم بالعلل،
وقد بينوا أن حبيبا مدلس، وأن روايته عن
عطاء فيها أكثر من حديث غير محفوظ .
ب ـ رواية ابن لهيعة عن أبي يونس عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم : «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإنما
صورة الإنسان على وجه الرحمان»: رواه عبد الله
بن أحمد في كتاب السنة، ورواه ابن أبي عاصم
في السنة بنفس الإسناد بلفظ : «من قاتل
فليجتنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة
وجه الرحمان» .
ولقد تساهل الشيخ حمود ص ٢٦ ـ ٢٧ في

قبوله لكون ابن لهيعة صدوق ، وتغافل عن تضعيف الجمهور له من جهة سوء حفظه ، ومن جهة قبوله للتلقين ، وتحديثه بأحاديث ليست من أحاديثه وليست في كتابه.
فيحتمل هاهنا أنه لم يضبط نص الحديث ، ويحتمل أنه ضبطه ولكنه تلقنه من حديث غيره.
قال ابن لهيعة كما في تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٨ :
((ما أصنع يجيئوني بكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدثهم)).
جـ - ما رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة بإسناده إلى أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإن الله تعالى خلق آدم على صورة وجهه.
ينظر كتاب الشيخ التويجري ص ٢٧ - ٣٠.
قال أبو عبد الرحمن : الصورة هنا مضافة إلى الوجه ، والوجه مضاف إلى مضمر ، فحكم هذا الحديث حكم حديث السياق الثاني.
ومدار هذه الرواية على محمد بن ثعلبة بن سواء

وقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٨/٧، والذهبي في الكاشف ٦٦/٣، وابن حجر في تهذيب التهذيب ٨٦/٩ وتقريب التهذيب ١٤٩/٢ وقال: صدوق.

قال أبو عبد الرحمن: الإفادة عن عزيزة فيما يتعلق بالجرح والعدالة، وحكمه أنه من المستورين ومن صدوق، ولا تُعارض رواية الحفاظ في ضبط النص برواية أمثاله كما سيأتي بيان ذلك في تبيان أن ما ورد من تلك الروايات ليس حكمه حكم زيادة الثقة.

٣ - الملاحظة الثالثة: ليس الخلاف هاهنا في إثبات الصورة لله جل جلاله.

وإنما الخلاف في كونه صورة آدم خلقت على صورة الرحمن.

والخلاف أيضاً في تفسير الحديث تفسيراً لا يلزم منه التشبيه.

وما انتهى إليه الشيخ التويجري تبعاً لشيخ الإسلام ابن تيمية استلزم أمرين لا مفر منهما:

أولهما: إثبات التشبيه وأن وجه آدم يشبه وجه الرحمان.
ولزم هذا من المنع من تفسير الحديث مع رد كل تفسير فسره به العلماء.
فإذا أسقطت كل تلك التفسيرات لم يبق أي معنى محتمل غير ظاهر النص وهو التشبيه.
ولا معنى لقول من قال: نثبت أن وجه آدم على صورة وجه الرحمان ولا نقول بالتشبيه؛ لأنه لا يكفي التبرؤ من التشبيه باللسان والقلم ما دام لفظ الحديث سيقتضي التشبيه حتما بمقتضى لغة العرب بعد إسقاط كل تفسير ينجي من التشبيه.
وثانيهما: معاكسة مذهب أهل السنة والجماعة، فمذهبهم إثبات المعاني بمقتضى لغة العرب وتفويض الكيفية إلى علم الله كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول.
أثبت المعنى وفوض الكيف.
وها هنا يلزم إثبات ما يقتضي التشبيه

وتفويض المعنى.
لأن من قال: خلق الله آدم على صورة الرحمان، وأسقط كل تفسير للحديث مذهبه أنه لا يعرف معنى "خلق الله آدم على صورة الرحمان".
فهذا هو تفويض المعنى، وهو عكس مذهب السلف.
وسيقول: صورة آدم على صورة الرحمان، وسيسقط كل تفسير يدفع التشبيه بحيث لا يبقى عنده إلا ظاهر اللفظ الموهم للتشبيه قبل تأويله، المحتم للتشبيه لإذا أسقطت تفسيرات العلماء له.
وهذا هو بعينه إثبات التشبيه لا إثبات المعنى، وهو خلاف مذهب السلف.
إن المتمسك بدعوى إمرار نصوص الصفات كما جاءت لا يساعده النص المختلف عليه هاهنا، لأن الخلاف كما أسلفت ليس هو عن إثبات الصورة لله، وإنما هو عن صورة الله مقارنة بصورة آدم.

فالقضية ليست عن إثبات معنى من صفات الخالق جل جلاله ، وإنما هي عن علاقة صفة المخلوق بصفة الخالق.
فلابد من تأويل يمنع من التشبيه على فرض ثبوت الروايات ج - ب.

٤ - الملاحظة الرابعة : روايتا حبيب ابن أبي ثابت وابن لهيعة ليستا إضافتا ثقتين تضافان إلى السياق الثاني ، بل هما مغايرتان من موصوفين غير محققين للرواية للتدليس وسوء الحفظ والتلقين.
ووجه المغايرة أن الأحاديث الصحيحة التي لم يختلف النقاد في صحتها جاءت بالإضمار فمعنى ذلك أن الحديث سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم مضمراً.
والرواية بالإظهار مغايرة للفظ المسموع بالإظهار من راويين لم يترجح في النظر براءة تحملهما من التدليس والتلقين ، ولم يقم دليل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كرر الحديث مرات عديدة تتسع للألفاظ الواردة

في السياق الأول والثاني ، وفي الروايات
أ - ب - ج مما يتحتم معه اضطراب المتن
والبقاء على ما اتفق على صحته وهو رواية
الإضمار .
وتحمل روايات الإظهار إما على الوهم ومخالفة
الحفاظ الذين رووا بالإضمار ، وإما على
دعوى أن الراويين حبيبا وابن لهيعة توهما
أن مرجع الضمير عائد إلى الرحمان فروياه
بالمعنى على ما توهما صحته من إضافة الصورة
إلى الرحمان .
٥ - الملاحظة الخامسة : هناك نقل إجماع
نقله شيخ الإسلام ويحتاج إلى بحث وتمحيص
وهو قوله : « هذا الحديث لم يكن بين السلف
من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد
إلى الله فإنه مستفيض من طرق متعددة
عن عدد من الصحابة » ص ٣٧٤ .
قال أبو عبد الرحمن : تتبعت كلام شيخ الإسلام لعله
يحدد أسماء الصحابة والسلف الذين نُقل عنهم
الاتفاق فوجدته ص ٣٧٤ يقول :

« وأنا تعافى السلف على رواية هذا الخبر ونحوه مثل عطاء بن أبي رباح وحبيب بن أبي ثابت والأعمش والثوري وأصحابهم من غير نكير .إلخ»
وقال ص ٥٧ : « ثبت عن الصحابة أنهم تكلموا بمعناه كما في قول ابن عباس رضي الله عنهما : وتحمد إلى خلوه من خلقي على صورتي ».
ومثل هذا الاستدلال عليه مؤاخذات :
أولاً : كلام ابن عباس هذا لم يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
والمستشهدون به لم يخرّجوه.
وعلى فرض صحته فلا يتحتم أن يكون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن نقل الصحابة رضوان الله عليهم عن أهل الكتاب محتمل ، وقد حدث عن أهل الكتاب عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم وغيره.
وعلى فرض أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس فيه نص عن ابن عباس أو رسول الله صلى الله عليه وسلم أن « خلقي على صورتي » لا تفسر بتفسير يدفع التشبيه كالقول بأن صورتي التي خلقتها بيدي وهي صورة أبيهم آدم

لأنه كما نراعي إثبات ما يحتمل أن ابن عباس رضي الله عنهما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن باب أولى يجب أن نراعي ما دل عليه النص الشرعي بيقين وهو قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾.

وثانياً: يلزم فضيلة الشيخ التويجري ومن يرى رأيه البحث والتحري عن تحقيق إجماع السلف من القرون الثلاثة، وعن المستفيض من الصحابة بطرق متعددة على أن الضمير عائد لله.

وهو الإجماع الذي حكاه شيخ الإسلام آنفاً، أما أنا فقد بحثت فلم أجد إلا رواية ابن عباس رضي الله عنهما الراجح أنها عن أهل الكتاب وليس فيها نص عن ابن عباس على أن هذا رأيه، وليس فيها نص عن ابن عباس على أن الجملة لا تُفسَّر.

وأما حكاية مذهب أن الضمير عائد لله فلا يجوز نقله عن الأعمش والثوري وحبيب وعطاء وأبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم، لأن المنقول رواياتهم لا آراؤهم، ومنهج السلف

أن يرووا ما بلغهم وقد يُبيّنون صحته أو بطلانه، وقد يتركون ذلك لغيرهم من العلماء حيث دُوِّنت مقاييس نقد الحديث وعُرف حملة الحديث.

ثم إن روايتهم هذه هي محل الخلاف في ثبوتها ودلالتها فكيف يكون محل النزاع دليلا على الاتفاق.

والحق عندي والعلم عند الله أنه لا يوجد دليل على أن القرون الثلاثة الأولى حوت إجماع السلف على أن إضافة الصورة إلى الله، وأن ذلك لا يُفسَّر.

بل لما وجدت دعوى أن الضمير عائد إلى الله، ووجدت دعوى إظهار اسم الرحمان مضافا إليه الصورة التي خلق عليها آدم ... أقول لما وجدت هذه الدعوى وجد الخلاف في ثبوت النص الذي أظهر اسم الجلالة، ووجد الخلاف في كون الضمير عائد لله بالنسبة للأحاديث التي أضيفت فيها الصورة إلى مضمر، ووجدت التفسيرات العديدة لنفي التشبيه.

وجدت الدعوى في عهد مالك وأحمد فخالف
مالك وأيد أحمد وإسحاق.
وأحمد وإسحاق من أئمة الفقه والحديث
ومن النوادر في زهدهم وعبادتهم وصلاحهم
ولكنهما بشران يخطئان ويصيبان وليسا
بمعصومين.
وهذه المسألة نردها إلى ما أصّله وقعّده
من إثبات المعنى والجهل بالكيفية وتفويضها
وتنزيه الرب عن التشبيه فليس الخوف
من التعطيل بأولى من الخوف من التشبيه.
وليس من أسماء الله الحسنى أن يقال: يا من
صورة آدم على صورته!
فكيف نتمسك بهذه الجملة بلا تفسير
ثم لا نبالي بقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ ؟؟
وكيف نحقق مدلول ﴿ليس كمثله شيء﴾ ونحن
ننفي كل تفسير لجملة (صورة آدم على صورته)
بحيث لا يبقى سوى التفسير المحتم للتشبيه.
إذن لا يجوز التهويل بدعوى إجماع السلف
مع أن النقل لم يثبت تنصيصاً عن واحد من السلف

قبل نشوء الاختلاف.

ومن ذهب مذهب الإمام أحمد في عهده وبعيد عهده قلت كإسحاق [illegible] ولهذا ساق الإمام ابن خزيمة مذهبهم على أنه مذهب الأولين، وأما كلام الحميدي وسكوت سفيان كما في

وهكذا فعل القرطبي عندما قال: «وأعاد بعضهم الضمير على الله تعالى... الخ».

بيد أن الشيخ التويجري أنكر ذلك بلا مستند فقال ص ١٩: «قلت: هذا هو قول أهل السنة والجماعة».

قال أبو عبد الرحمن: النقل عن أهل العلم أمانة فيجب أن يحكي أقوال أهل السنة والجماعة غير أحمد وإسحاق.

وهذه كتب المسلمين من كتاب ابن قتيبة إلى كتب ابن تيمية تحكي التفسيرات العديدة وتدل على أن الجمهور لا يقولون بإضافة الصورة التي خلق عليها آدم إلى صورة الله إلا من باب التنزل في الاستدلال مصاحبين ذلك بالتفسير النافي للتشبيه.

ص ٦٢ فإنما يتعلق بإثبات جملة «خلق الله آدم على صورته». وهذا ليس محل خلاف. إنما الخلاف في إظهار صاحب الصورة رواية، والمنع من تفسير الجملة إذا أظهر لفظ الرحمان على أنه جل جلاله المضافة إليه الصورة

٦ – الملاحظة السادسة : بناء على ما تقرر في الأصول من وجود تفسيرات تكون جائزة تصحيحا بمعنى أن لغة العرب لا تأباها ، ومن وجود تفسيرات تكون متعينة ترجيحا بمعنى أنها صحيحة في لغة العرب ودل الدليل على أن المتكلم أرادها.

أقول بناء على هذا فقد حللت التفسيرات التي رد عليها ابن تيمية فوجدتها ثلاثة أقسام :

القسم الأول: تفسيرات لم يظهر احتمالها تصحيحا، ولم تظهر إرادتها ترجيحا كالتأويل الرابع من تأويلات الرازي [انظر كتاب الشيخ محمود ص ٥١ و ص ٨٠].

فهذا القسم لا أتعرض له ، لأن من لا يقول به لا يلزمه الإيرادات التي تَرِدُ عليه.

القسم الثاني : تفسيرات صحيحة في لغة العرب، ولم يرد ما يدل على ترجيح إرادتها ، كما لم يرد ما يدل على عدم إرادتها.

فهذه تظل محتملة ، ولا يجوز إلغاء احتمالها بلا برهان.

لهذا أدعو طلبة العلم إلى التثبت في حقيقة
التفسيرات التي أوردها العلماء وردّها
شيخ الإسلام مع أنها صحيحة الاستعمال
جائزة الاحتمال.

وأذكر نموذجاً لذلك التأويل الذي احتمله ابن
خزيمة وهو أن صورة الرحمن إضافة خلق
كما في بيت الله وناقة الله وأرض الله.

فقد نازع شيخ الإسلام في صحة احتمالها ص
٩٤ - ٩٨ بعدة وجوه لا يتحصل منها شيء!

فمن ذلك الوجه الأول من وجوه رد ابن تيمية
وهو قوله: «لم يكن قبل خلق آدم صورة مخلوقة
خلق آدم عليها».

فهذا الإلزام لا يلزم - لأنه غير داخل في
دعوى الاحتمال - بل الدعوى تقتصر على أن
صورة آدم التي صُوّر أبونا آدم بها هي خلق
الله.. فمعنى «خلق آدم على صورة الرحمن»:
صُوّر بالصورة التي أبدعها الله له وخلقه
عليها.

ومن ذلك الوجه الثاني من رده الذي يقوم على دعوى

أما إضافة المخلوق جاءت في الأعيان القائمة بنفسها كالناقة والبيت.
ويقوم على دعوى أن الصفات القائمة بغيرها إذا أضيفت كانت إضافة صفة إلى موصوف.
فصورة الله مثل يد الله وعلم الله.
قال أبو عبد الرحمن: إنما تلزم الدعوى الأولى لو كان المراد بالصورة الصفة.
بينما المراد على احتمال ابن خزيمة مفعول الله، فالصورة من مفعولات الله، لأن التصوير فعله، والمصوِّر اسمه، والصورة مفعوله.
والله يقول: ﴿في أي صورة ما شاء ركّبك﴾ فكل صورة إنسانية فهي صورة العبد لأنها صفته التي منحه إياها ربه.
وهي صورة الرحمن لأنها مفعوله وملكه.
وعلى هذا تسقط دعوى شيخ الإسلام الثانية، لأنه لا يتعين ههنا حمل صورة الرحمن على أنها صفته، لأن لله صوراً هي من خلقه وملكه، وذلك غير صورته التي هي صفته.
ومن ذلك الوجه الثالث من رده الذي يقوم على دعوى

أن كل شيء خَلْقُ الله، فلا ميزة لإضافة صورة آدم إلى الله بهذا المعنى.

قال أبو عبد الرحمن: بل هناك ميزتان:

أولاهما: أن الله خلق آدم بيده، فصورته صورة من خلقه بيده.

وأخراهما: أن السياق يقتضي التنويه بخلق الله في هذا الموضع.

فبالنسبة للسياق الأول يحتمل تبدل صورة آدم بعد أن كان من أهل الأرض، ويحتمل أنه في حجم بنيه الآن، فبيَّن رسول الله أنه على صورته لم يتبدل، وأن التبدل حصل لذريته بنقصان الجسم.

ولغة العرب لا تأبى تفسير «على صورته» بمعنى: لم تتبدل صورته.

وبالنسبة للسياق الأول: فهناك شتم وتقبيح للوجه، والوجه من خلق الله والتهكم بما خلقه الله لا يجوز.

كيف وقد خلق الله آدم بيده؟

كيف وقد امتن الله على بني آدم بحسن خلقهم؟

وهكذا بقية ردود شيخ الإسلام فليس الوقت الآن يسمح بالمتابعة لأنني لم أقصد التأليف المستقل ، وإنما أرسم ما أراه منهجاً وأدعو العلماء إلى البحث .

القسم الثالث : تفسيرات صحيحة في لغة العرب متعينة أنها مراد المتكلم ببراهين الترجيح ولا يجوز العدول عنها إلا ببرهان .

فمن ذلك السياق الأول : يتعين في الأصل أن يكون الضمير لآدم ولا يُعدل عن ذلك إلا بدليل وبرهان ذلك : أن آدم أقرب مذكور ، وأن السياق خبر عن المخلوق وفعل الخالق ، وليس خبراً عن الخالق وصفاته ، لأن الجملة عن خلق آدم وطوله وتحيته ، ولأن ضمير صورته وطوله متحد بضرورة السياق فإن أعيد ضمير صورته إلى الرحمن لزم إعادة ضمير طوله إلى الرحمن ، ولا بد من برهان يفرق بين من يعود إليه الضمير في الكلمتين في هذا الموضع ولا برهان ، ومن صحة عود الضمير لآدم في المراد بعد تحيته في السياق ، وهو كون الصورة

تنسب إلى آدم لأنها صفته، ومنها ما سلف من كونه « على صورته » بمعنى: لم تتبدل
ويمكن مراجعة ملاحظة هذه الأصول اللغوية عند مطالعة اعتراضات شيخ الإسلام ص ٦٤ وما بعدها.
ومن ذلك السياق الثاني: يتعيَّن في الأصل أن يعود الضمير إلى وجه المضروب وإن كان آدم أقرب مذكور، لأن الخبر عن الوجه المضروب.
وفي حديث هذا السياق: « لا يقولن أحدكم لأحد: قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك »
فلو خالفنا ظاهر اللغة العربية واتبعنا شيخ الإسلام في جعل الضمير للفظ الجلالة: لكان الأمر خطيراً جداً لورود كلمة « أشبه »، ولكان السياق يقتضي تشبيه الله، لأن السياق علل النهي عن شتم الوجه لأشبه بكون آدم على صورة الله.
فإذا حُرِّمت كل التفسيرات تعيَّن أن لوجه الله شَبَهاً وشبيهاً.
٧ - الملاحظة السابعة: أُشهد الله وأشهد كل من يقرأ رسالتي هذه أنني أعتقد نفوذ

وورع الشيخ حمود حسب المستفيض عندي من سيرته العطرة عن زهده وورعه ولا أزكي — وأنا العبد المقصر — أنني أكثر تورعاً من فضيلته، ولكن لما فاه بي ربي إلى العزيمة وردني إليه رداً جميلاً، رأيته أنه تحفظ على عقيدتي وحمايتي لجناب التوحيد وفق ما منحني الله إياه من علم أحب إلي وأوجب من المتابعة العمياء لمن أعتبرهم من سلفي الصالح ومن لا أكون شيئاً يذكر أمام علمهم وعملهم إلا أنهم بشر، ونحن نصحح ما نراه من زلاتهم من خلال ما خلفوه لنا من علم نافع، وتأصيل نير، واجتهاد نزيه.

ويعلم الله كثرة مشاغلي، وأنني لم أقصد التأليف في هذه المسألة، وإنما غرضي المبادرة إلى إبداء ملاحظاتي ودعوة أهل العلم للتثبت وتعاونهم علومهم.

ومن هذا المنطلق أطلب من أصحاب الفضيلة ومن كل طالب علم أن لا يحميَ حُبُّنا المشترك لشيخ الإسلام عن مخالفاتي وقعت منه غير

قصده في هذه المسألة الخطيرة ، وإنما
أراد رحمه الله نصر ما يرى ويعتقد أنه
الحق ، فوقع من الخطأ ما يليق بكل عقل بشري
غير معصوم ولا يتحقق له الصواب دائماً .
وأشير هاهنا إلى بعض ما عنّ لي من الملاحظات
على عجل ، وهي كالتالي :
※ في ص ٧٦ قال شيخ الإسلام :
" فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة
عن الأنبياء كالتوراة فإن في السفر الأول
منها : (سنخلق بشراً على صورتنا يشبهنا) .
وتابع بقية كلامه إلى الوجه التاسع ص ٧٧ .
وقال ص ٦٣ : " وما كان من العلم الموروث عن
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فلنا أن نستشهد
عليه بما عند أهل الكتاب " إلخ .
قال أبو عبد الرحمن : لقد تم حق شيخ الإسلام
عليه أن يقيم البرهان على أن في العلم الموروث
عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم : أن الله خلق
بشراً على صورة الرحمن يشبهه !! .
واليهود إلى الآن يقولون عن الله : إنسان كبير !!

أما إذا كان في العلم الموروث عن محمد صلى الله عليه وسلم أن الله منزه وبريء عن التشبيه والمثيل والنظير فيجب رد ما في التوراة واعتبار ذلك من تحريفهم وتشبيههم تعالى الله عما يقولون.

* قال ص ٦٤ « إن الله خلق آدم على صورته ولم يتقدم ذكر أحد يعود الضمير إليه ».

قال أبو عبد الرحمن: كيف يكون هذا وآدم عليه السلام أقرب مذكور، والخبر عنه.

وقال في نفس الصفحة: وما ذكر بعضهم من أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يضرب رجلاً ويقول قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فقال: خلق الله آدم على صورته.

أي على صورة هذا المضروب: فهذا شيء لا أصل له ... إلخ.

قال أبو عبد الرحمن: يكفي الحديث الصحيح المذكور في السياق الثاني فعود الضمير للوجه الآدمي المنهي عن ضربه.

* في ص ٦٤ قال: « الحديث الآخر لفظه: إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على

صورته ، وليس في هذا ذكر أحد يعود الضمير إليه ..)).

قال أبو عبد الرحمن: كيف هذا وقد ذُكِرَ المخبَرُ عنه وهو الوجه ... وجهُ الجنسِ الآدمي.

* وفي ص ٦٥ رد على ابن خزيمة في إيراده لرواية: لا يقولن أحدكم قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورته.

فقرر ابن تيمية أنه ليس فيه ذكر أحد يصلح عود الضمير إليه، ولم يتقدم ذكر مضروب. وإذ لم يبق إلا المقدر فلابد من العود للاسم الصريح وهو الله.

قال ص ٦٥: ((أما إذا تقدم اسم صريح قريب إلى الضمير فلا يصلح أن يترك عوده إليه ويعود إلى شيء متقدم لا ذكر له في الخطاب.

وهذا مما يُعلم بالضرورة فساده في اللغات ..)).

قال أبو عبد الرحمن: المؤاخذات من وجوه:

أولها: أن هناك ظاهراً غير مقدر وهو ((وجهك)).

وثانيها: ليس الظاهر أولى بإعادة الضمير إليه إذا احتمل

غيره وإن كان مقدراً ، بل العبرة بالمرجح.

فلو قلت : « إذا ضاربت زيداً وضاربك فلا عليك إذا أوجعته ما جنيته وجهه ».

فضمير جنيته يعود للوجع المقدر ، ولا يعود لزيد الظاهر ، لأن الخبر عن الوجع ، والاشتراط متعلق به.

وقد يتعين عود الضمير لأحد الصريحين وإن لم يكن أقرب مذكور إذا كان الخبر عنه كما في قولك :

« لا تستغرب فروسية زيد ما دام من بني يربوع ، وإن رأى مملوك زيد ورث الفروسية عن مواليه ».

فضمير مواليه يعود لمملوك المضاف ، ولا يعود إلى زيد المضاف إليه ، لأن الخبر الثاني عن مملوك زيد وليس عن زيد.

وفي قوله تعالى ﴿ وآتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى لبني إسرائيل ﴾ يترجح أن ضمير جعلناه عائد للكتاب وإن كان موسى هدى ، لأن الخبر عن الكتاب.

ثم قال شيخ الإسلام ص ٦٥ : « فإن الله خلق

آدم على صورة بنيه كلهم، فتخصيص واحد لم يتقدم له ذكر بأن الله خلق آدم على صورته في غاية البعد... الخ».

قال أبو عبد الرحمن: ليس هناك تخصيص بالنسبة لصورته، لأنه المراد وجه جنس الآدمي.

ولم نقل أحد إن الضمير لأحدكم في قوله: إذا قاتل أحدكم.

وإنما الضمير للوجه الجنس في قوله: فليجتنب الوجه.

وعلى فرض عوده لأحدكم فذلك عام لوجه كل مخاطب بدليل ضمير الجماعة في أحدكم.

* قال ص ٦٦ «لا ذرية آدم خلقوا على صورة آدم، لم يخلق آدم على صورهم... الخ».

قال أبو عبد الرحمن: ها هنا مؤاخذتان:

أولاهما: أن شيخ الإسلام استعمل ص ٦٥ ما أنكره ها هنا فقال: فإن الله خلق آدم على صورة بنيه.

وأخراهما: لا شبهة في هذا التعبير لتساوي البشر — آدم وبنيه — في الصورة، وإنما الاختلاف

في الأشباه.

وعلى هذا يكون معنى خلقه آدم على صورة وجه المضروب أن صورته مثل صورته.

ثم قرر شيخ الإسلام أن المراد صورة الرحمان؛ ولو كان المراد صورة آدم لما كان لذكر الوجه معنى إذ يُبنى كبيره ورجلُه كرجله.

قال أبو عبد الرحمن: هاهنا مؤاخذتان:

أولاهما: أنه يلزمه في حمل الأمر على صورة الرحمان ما ألزم به غيره ممن حمل الأمر على صورة آدم؛ لأن لله صفات غير الوجه.

وأخراهما: أن للوجه مزيد خصوصية في تجنيب الضرب والشتم لأنه أشرف الأعضاء، وفيه أشرف الحواس.

وما دامت المضاربة مدافعة فلتكن بما دون الأشرف والأهم.

وأما شتم وتقبيح غير الوجه فلا يجوز بنصوص أخرى، ولا يجوز تقبيح خلق الله.

وإنما ورد النص هاهنا على الأهم الأشرف وهو الوجه لا سيما أن عرف الناس أن

يسبوا الوجوه إذا أرادوا التقبيح.

زعم شيخ الإسلام أن السلف لا نزاع بينهم في عود الضمير لله، وحجته أن الأمة اتفقت على تبليغ الحديث وتصديقه إلا أن طائفة روت الجملة الأولى فقط وهي قوله: فإذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه ولم يذكر الثانية.

وطائفة روت الجملة الثانية وهي: خلق الله آدم على صورته.

فصار الحديث متواتراً... إلخ.

انظر ص ٥٤ - ٥٥ قال أبو عبد الرحمن: محل النزاع خارج عن هذا الاتفاق الذي دلل عليه ابن تيمية، لأنه لا نزاع في ثبوت الحديث بجملته بإضمار صاحب الصورة.

وإنما الخلاف في تفسير صاحب الصورة بأنه الله، كما أن الخلاف في ثبوت الرواية التي وردت بإظهار المضمر وهو كلمة «الرحمن».

وهذان الأمران غير داخلين في الاتفاق الذي عزاه شيخ الإسلام للفقهاء، وأهل الأصول وأهل الكلام.

وعلى فرض أن إظهار لفظ الجلالة ثابت نقلاً ، ومحتمل دراية فهناك اختلاف ثالث لم يدخل في الاتفاق الذي حكاه ، وهو الزعم بأن خلق صورة آدم على صورة الرحمن لا يفسر ، بل مذهب جمهور العلماء الذين تناولوا هذه المسألة بعد ثبوت دعوى أن صورة آدم على صورة الرحمن أوجبوا تفسيرها بتفسيرات تُخرجها عن التشبيه من أمثال ابن قتيبة وابن خزيمة وابن فورك وابن حزم وأبي ثور والخطابي وأبي حامد الغزالي وأبي الوفاء ابن عقيل والرازي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على عباده المرسلين .

كتبه

أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري

عفا الله عنه

فرغ منه آخر ليلة الجمعة التي يتلوها صبيحة الجمعة الموافق ١٨/١٩ / ٥ / ١٤٠٨ هـ